

مداخلة السيد رئيس الحكومة

أشغال المائدة المستديرة رفيعة المستوى للقادة

"ضرورة التحلي بالقيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات ووضع حد لها"

القمة الإنسانية العالمية

اسطنبول، 23 ماي 2016

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،
السيد الأمين العام،

أودّ أن أثنى عالياً اختيار موضوع هذه المائدة المستديرة بعنوان "ضرورة التحلي بالقيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات ووضع حد لها". ونحن نأمل أن يكون لقائنا هذا مناسبة للتفاعل بين القادة الحاضرين حول الممارسات الرشيدة والاستفادة من زخم التجارب المتنوعة لبلداننا في المجال.

السيد الرئيس،

يكشف واقع المجتمع الدولي اليوم أننا في حالة مستمرة من إدارة الأزمات الإنسانية جراء تزايد بؤر التوتر والنزاع المسلح وتعقيداتها وطول أمدها، وهو ما يستدعي منا إعادة التفكير باتجاه مراجعة أولويات العمل الإنساني من خلال وضع إنهاء الصراعات في صدارة اهتماماتنا والتحرك الجماعي والمسؤول من أجل منع نشوبها.

وإن تونس لتدرك أكثر من أي وقت مضى صواب التمسك بخيار احتواء الأزمات قبل ذروتها وجهود الوساطة لتسويتها، بالرجوع لكونها خاضت منذ ثورة 14 جانفي 2011 تجارب الحوار الوطني والانتقال السياسي السلس نحو إرساء مؤسسات الدولة الديمقراطية التعددية والجمهورية الثانية.

وتكمن خصوصية التجربة التونسية في ترجمتها لمدى جدوى وساطة قوى المجتمع المدني في نزع فتيل الاحتقان الاجتماعي والتوتر السياسي، لمّا كان مسار الانتقال إلى الديمقراطية مهّداً بالإجهاض والانزلاق نحو العنف والتسلط. كما تبين هذه التجربة أن إدارة المراحل الانتقالية لا تلين بفرض منطق هيمنة الأغلبية على الأقلية والاستفراد بالرأي بل تكون بتحكيم التوافق بين الفرقاء السياسيين كخيار استراتيجي لمنع نشوب الأزمات ولترسيخ دعائم البناء الديمقراطي.

السيد الرئيس،

لقد ارتقى النمط التوافقي التونسي إلى نموذج لإدارة الشأن العام في مختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قائم على استثمار الأفق الرحب للوافق والتعددية لاسيما من خلال حوار اجتماعي ثلاثي فعّال بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المتواجدين بيننا، لاقتناعنا أن الإقصاء السياسي يؤشر لتقويض وحدة المجتمع ولحمة نسيجه الاجتماعي وأن التهميش الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى التصادم والعنف والنزاع.

غير أن التجربة التونسية تظلّ في خضمّ ما تواجهه من تحدياتٍ داخلية وإقليمية، بحاجة إلى الدعم على المستويين السياسي والاقتصادي من قبل أصدقائنا وشركائنا على الصعيد الدولي وإلى الاستثمار في الاستقرار ليتسنى لنا الاستجابة لتطلّعات التونسيين المشروعة إلى الأمن والتنمية والعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن التحديات الأمنية الجسيمة التي تواجهها المجموعة الدولية تفرض علينا جميعا تكثيف التعاون والتنسيق لتفادي الأزمات وإنهاء الصراعات، مع التأكيد أن الوقاية من النزاعات تتطلب مقاربات شاملة ومتكاملة تتجاوز الجوانب الأمنية لتشمل المسائل التنموية اعتبارا للطابع المركب وللصبغة الكونية للعديد من الظواهر والتهديدات وفي مقدمتها آفة الإرهاب ومآلها من تداعيات اجتماعية وإنسانية.

وأشكركم على حسن الاستماع.